الملتقى الوطني حول : استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يومي 18 و19 أفريل 2012

المحور الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

عنوان المداخلة: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر

من إعداد:

أ.د قدي عبد المجيد

جامعة الجزائر –3

كساب أمينة

جامعة الجزائر –3

kessab_amina@yahoo.fr

المقدمة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التنمية الاقتصادية لأي دولة من خلال ما تقدمه من مساهمة في توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما يحققه من تعظيم للقيمة المضافة، كل ذلك بجانب دورها التنموي الفعال بتكاملها مع ا سات الكبيرة في تحقيق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في أنها تمثل نحو 80-90% من إجمالي المؤسسات العاملة في معظم دول العالم، ولها مساهمات كبيرة في الصادرات.

ومع التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر نحو التنوع الاقتصادي، وذلك إدراكا بالدور المرتقب لهذه المؤسسات في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، قامت الحكومة بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو هذا القطب الاستثماري الجديد بإقامة مثل هذه المؤسسات نظرا لما يمكن أن تؤديه مستقبلا إذا ما حظيت بالاهتمام اللازم. كل ذلك يظهر من خلال إتباع سيا سات مالية وإنشاء هياكل تهتم بدعم هذه المؤسسات وتأهيلها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. إضافة إلى وضع مجموعة القوانين والتشريعات.

وعلى هذا الأساس نطرح جوهر ورقة البحث من خلال السؤال الرئيسي الآتي: **ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري خلال سنوات الألفية الثالثة؟**

وتتمثل أهمية البحث في تسليط الضوء على موضوع في غاية الأهمية، ألا وهو مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري خلال سنوات الألفية الثالثة.

ا تهدف الدراسة إلى تحليل مكونات تنمية الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الحكومة الجزائرية لزيادة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن أجل الإجابة على الإشكالية، سيتم تقسيم الدراسة إلى النقاط التالية:

المحور الأول: أهمية وموقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وخصائصها؛

2- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001- 2010.

3- التوزيع القطاعي والجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المحور الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل؛

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة؛

3- المساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادارت؛

4- عوائق مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الأول: أهمية وموقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من خلال هذا المحور سنحاول التطرق إلى إبراز أهم مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهم الخصائص والمزايا التي تميزها عن غيرها من المؤسسات، إضافة إلى الأهمية الكبرى التي تحتلها باعتبارها النمط الأكثر انتشاراً في الاقتصاديات النامية.

1- مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

ابتداءً من قانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أعطي لهذه الفئة من المؤسسات تعريف " **رسمي**". والذي نص على ما يلي:

" تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كان وضعها القانوني ، بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري ، أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دج ، وهي تحترم معايير الاستقلالية " .

كما يمكن توضيح هذا التعريف من الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات في القانون الجزائري

نوع المؤسسة / المواصفات	المتوسطة	الصغيرة	المصغرة
عدد العمال	250-50	49 – 10	9 – 1
رقم الأعمال (دج)	200 مليون – 2 مليار	200 مليون	20 مليون
الحصيلة السنوية (دج)	(100 -500) مليون	100 مليون	10 مليون

المصدر: الجريدة الرسمية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،2001، ص 6 .

من خلال التعاريف سابقة الذكر ، يمكننا استخلاص بعض خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المتمثلة في :

1- سهولة وبساطة التنظيم من خلال التوزيع المناسب للاختصاصات بين أقسام المشروع. التحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة، وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ .

2- سهولة القيادة و التوجيه في تحديد الأهداف الواضحة للمشروع ، سهولة إقناع العاملين بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المشروع [1].

3- ميزتها في قلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل فضلا على استخدامها في الغالب للتقنيات الغير معقدة ، و إعداد أجيال من المدربين للعمل في المشروعات الكبيرة مستقبلا، "و هي بهذا المعنى تعد منبتا خصبا لتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإتقان وتنظيم المشاريع الصناعية و إدارتها "[2].

4- كما أنها تنتج فرص عمل بسبب استخدامها لأساليب إنتاج وتشغيل غير معقدة، ولذلك فهي تساعد على توفير فرص العمل لأكبر عدد من العاملين.

[1]- علي السلمي، المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة، القاهرة: دار غريب للطباعة و النشر، 1999، ص 16.

[2]– منظمة العمل العربية ، الصناعات الصغرى و الحرف التقليدية في الوطن العربي أداة للتنمية ، الدورة 21 ، القاهرة ،4-11 أفريل 1994 ، ص 14 .

5- كما تتميز بالقدرة على التكييف مع المتغيرات المستحدثة، ونقصد بالمتغيرات المستحدثة بصفة خاصة تلبية رغبات وأذواق المستهلكين ، ويكون ذلك من خلال القدرة على تغيير تركيبة القوى العاملة أو سياسات الإنتاج أو التمويل في مواجهة التغيرات السريعة والعميقة مما يساعدها في التغلب على التقلبات أو الدورات الاقتصادية. إضافة إلى زيادة القدرة على التجديد والابتكارات وذلك حسب رغبات السوق. كذلك سهولة وحرية الدخول والخروج من السوق لانخفاض نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية. وفي أغلب الأحيان، سهولة تحويل إلى سيولة دون خسارة كبيرة وفي مدة زمنية قصيرة.

2- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

تتشكل أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة، حيث شهد عددها تطورا في بالغ الأهمية ابتداءً من سنة 2000 لك بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة وتطور ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعات من جهة أخرى[1]. فهذه الزيادة تفوق الضعف ، حيث أن جميع الإحصائيات المتوفرة تدل على أن أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشائها ما بين 2001-2007، وذلك بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001.

فبالنظر للجدول رقم (02) أدناه نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة عند نهاية سنة 2010 عرف تطورا ملحوظا قدر بزيادة إنشاء 426.844 مؤسسة بعدما كان عددها سنة 2001 يقدر بـ 179.893 مؤسسة. والعكس بالنسبة للمؤسسات العامة فعددها يسجل انخفاضا يقدر بـ218 مؤسسة خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة وذلك نتيجة لعمليات الخوصصة للوحدات المتعثرة. أما بالنسبة للمؤسسات التقليدية، فقد تم تسجيل ارتفاع يفوق 64.677 مؤسسة خلال عام 2001 إلى 162.085 مؤسسة في نهاية عام 2009.

الجدول رقم (02) : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2010 الوحدة: بالأرقام

طبيعة المؤسسة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المؤسسات الخاصة	179 893	189 552	207 949	225 449	245 842	269 806	293 946	392 013	408 155	606 737
المؤسسات العامة	778	778	778	778	874	739	666	626	598	560
المؤسسات التقليدية	64 677	71 523	79 850	86 732	96 072	106 222	116 347	126 887	162 085	-
المجموع	245 348	261 853	288 587	312 959	342 788	376 767	410 959	519 526	570 838	607 297

[1]- التقرير السنوي لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2009، ص 4.

Source: établi a partir des données du MPMEA

كل ذلك، لتعزيز القدرة التنافسية الصناعية، ولمواجهة إقامة منطقة للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي في أفق 2017. فقد نفذت السلطات الجزائرية مجموعة متنوعة من البرامج البعض منها أنجز والآخر بدأ للتوّ.

كما تجدر الإشارة إلى أنه من الصعوبة تحديد العدد الحقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبشكل دقيق، لوجود قطاع رسمي وآخر غير رسمي (قطاع موازي). حيث ترتكز الأنشطة غير الرسمية بشكل خاص في قطاعات البناء والأشغال العمومية والتجارة والفندقة وغيرها من الخدمات الموجهة للاستهلاك (بسبب الطابع العائلي لها) وهي تقريبا نفس القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما يعود ظهور ذلك القطاع الموازي إلى: ارتفاع الأعباء الجبائية وشبه الجبائية المفروضة على هذه المؤسسات ، الثقل المفرط للضرائب وأعباء الأجور والأعباء الاجتماعية بالمقارنة مع البلدان المجاورة... إضافة إلى سوء التسيير.

3- التوزيع القطاعي والجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو بشكل غير متساوي سواء قطاعيا أو جغرافيا.

فمن خلال الجدول رقم (03) أدناه، نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمركز بشدة في قطاع البناء والأشغال العمومية فقد استحوذ على نسبة 30.21% من مجموع المؤسسات سنة 2002 ارتفعت إلى 35.34% سنة 2009. نظرا لقلة احتياجاتهما إلى البنى التحتية ، مما يسهل من عملية إقامتهما في أي منطقة. إضافة إلى أنها لا تحتاج إلى مؤهلات كبيرة ولا لرأسمال كبير موازاة مع توفر الطلب على منتجات وخدمات هذا النوع من النشاطات.

كما ترجع هيمنة المؤسسات الخاصة على قطاع البناء والأشغال العمومية إلى الحركية التي يشهدها هذا القطاع نتيجة ارتباطه بقطاع الإسكان والأشغال العمومية وهي القطاعات التي لقيت عناية كبيرة في برنامج الإنعاش الاقتصادي.ثم يأتي قطاع التجارة والتوزيع في المرتبة الثانية حيث قدرت حصته بـ 17.39% سنة 2009 يرجع ذلك للجوء المستثمرين إلى هذا القطاع لتفادي المخاطرة الموجودة في المشاريع الأخرى. ثم قطاع النقل والمواصلات بنسبة 8.92%.

الجدول رقم(03): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حسب قطاعات النشاط

قطاع النشاط		2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
البناء والأشغال العمومية	العدد	42319	57255	65799	72869	80716	90702	100250	106865	122238
	التغير النسبي(%)	-	35.29	14.92	10.74	10.76	12.37	10.52	34.52	35.34
التجارة والتوزيع	العدد	26424	31568	34681	37954	42183	46461	50764	53538	60138
	التغير النسبي(%)	-	19.46	9.86	9.43	11.14	10.14	9.26	5.46	12.33
النقل والمواصلات	العدد	15647	17388	18771	20294	22119	24252	26487	27870	30871

	التغير النسبي(%)	-	11.12	7.95	8.11	8.99	9.64	9.21	5.22	10.08
خدمات العائلات	العدد	139985	15132	15927	16933	18148	19438	20829	21835	24108
	التغير النسبي(%)	-	8.20	5.25	6.31	7.17	7.10	7.15	4.82	10.04
خدمات المؤسسات	العدد	-	-	9897	10843	12143	14134	16310	17423	20908
	التغير النسبي(%)	-	-	-	9.55	11.98	16.39	15.39	6.82	16.71
الصناعات الغذائية	العدد	11594	12354	13058	13673	14417	15270	16109	16624	17679
	التغير النسبي(%)	-	6.55	5.69	4.71	5.44	5.91	5.49	3.19	5.96
الفندقة والإطعام	العدد	11517	12410	13230	14103	15099	16230	17178	17768	19282
	التغير النسبي(%)	-	7.75	6.60	6.59	7.06	7.49	5.48	3.43	7.85
قطاعات أخرى	العدد	58407	43445	36586	38780	41017	43319	46019	47655	50678
	التغير النسبي(%)	-	-25.61	-15.78	5.99	5.76	5.61	6.23	3.55	5.96
إجمالي عدد المؤسسات		179893	189552	207949	225449	245482	269806	293946	309578	344502

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: إحصائيات موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشريات إحصائية لسنوات 2007 و2008 و2009.

أما بالنسبة لفروع النشاط الأخرى(خدمات العائلات، خدمات المؤسسات، الصناعات الغذائية، الفندقة والإطعام) هي كذلك سجلت نمواً ضئيلاً مقارنة بالقطاعات السابقة. وعليه هي لا تزال بطيئة رغم الإجراءات المتخذة لترقيتها.

وبالرجوع إلى معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية المنشورة في نشرية المعلومات الإحصائية لسنة 2009، تشير إلى أن 345902 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 2008 تتوزع كما يلي:

- مناطق الشمال تستحوذ على 59.51 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنة؛
- مناطق الهضاب العليا تستحوذ على 30.38 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنة؛
- مناطق الجنوب تستحوذ على 08.07 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنة؛
- مناطق الجنوب الكبير تستحوذ على 02.04 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنة.

وبالتالي، أكثر من نصف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع التجارة تقع في المنطقة الشمالية، وهي التي تعتبر من أكثر المناطق نمواً على المستوى الوطني. كما أنه ضمن نفس المنطقة

نجد تفاوت كبير في التوزيع، وهذا ما يعن عدم تكافؤ الفرص أي عدم تثمين الموارد المتاحة بنفس الكيفية وهو عكس ما يطلق عليه بـ" **التوازن الجهوي**".

و عليه للحد من التفاوت الاجتماعي، يجب إنعاش النمو وخلق مناصب شغل، ولذلك يجب على الحكومة تنفيذ سياسة التخطيط الإقليمي الذي يشجع على نقل الأعمال التجارية والإستراتيجية التي تعزز الاستثمار وتشجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للانضمام معا على شكل عناقيد.[1]

أما بالنظر إلى الجدول رقم (04) أدناه، نلاحظ أن قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات تساهم بنسب جد معتبرة في زيادة الناتج الداخلي الخام و خلق مناصب شغل لسنة 2009. وذلك ضمن القطاعات الخارجة عن قطاع المحروقات.

فقطاع الأشغال العمومية والبناء يعتبر من أهم القطاعات المساهمة في تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2005-2009) فهو في المرتبة الثانية بعد قطاع الفلاحة الذي ساهم بنسبة 20% سنة 2009 (خارج قطاع المحروقات) ومن ثم قطاع الخدمات . أما بالنسبة لخلق مناصب الشغل من خلال هذين القطاعين سابقي الذكر، نلاحظ أن قطاع الخدمات يسبق قطاع الأشغال العمومية والبناء.

الجدول رقم(04): مساهمة قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات في تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2005–2009)

القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009
المساهمة في تطور الناتج الداخلي الخام(%)					
الأشغال العمومية والبناء	7.1	11.6	9.8	9.8	8.7
الخدمات	6.0	6.5	6.8	7.8	8.8
خلق مناصب شغل (مليار)					
الأشغال العمومية والبناء	1050	1160	1261	1371	1718
الخدمات	1439	1510	1589	1688	5318

المصدر: التقرير السنوي للديوان الوطني للإحصائيات لعام 2009، ملحق الإحصائيات، ص ص 203-207.

[1] - Mohammed Abdellaoui et Amina Haoudi, **outils de financement et contraintes de développement des PME au Maroc,** article publie**.**

كل ما سبق ذكره، ل مساهمة تلك القطاعين نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهتم بجانب من جوانب المسؤولية الاجتماعية الذي لا يجب أن ينحصر في مجرد المشاركة في الأعمال الخيرية وعمل الحملات التطوعية وإنما تتسع لتشمل ومسؤوليتهم تجاه أفراد المجتمع المتعاملين معهم والعمل على فتح باب رزق للشباب فخلقهم لمشاريع الشباب لاستيعاب البطالة مثلا. وهذا ما نجده في المؤسسات الجزائرية.

المحور الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هام في جميع إقتصادات العالم، سواء كانت متقدمة أو نامية منها. كما يمكن تحديد مدى مساهمتها في تطوير الاقتصاد من خلال: مساهمتها في التشغيل، الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، إضافة إلى حجم الصادرات منها.

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

من أهم المشاكل الاجتماعية في الجزائر، نجد البطالة التي تسعى السلطات العمومية إلى إيجاد حلول مناسبة لها منذ حصولها على الاستقلال السياسي. فقد كرست الحكومة الجزائرية عدة جهود لذلك، ومن بينها برنامج الخوصصة سنة 1997 والذي نتج عنه تصفية 250 شركة تساهم بنسبة 30% من إجمالي عمالة الشركات العمومية، إضافة إلى تحول الاقتصاد الجزائري من نموذج المؤسسات الكبيرة إلى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن المؤسسة العمومية إلى المؤسسة الخاصة التي أثرت بشكل مباشر على انخفاض معدل البطالة أين وصل في نهاية سنة 2006 إلى 12,6% [1]، وسجل في سنة 2010 نسبة 10% [2].

وعليه نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق تخفيض مستوى الفقر وزيادة الشغل. ما يمكن اعتبارها مركزا للتدريب بحكم أنها تستقبل اليد العاملة غير المؤهلة وغير المرغوب فيها من طرف المؤسسات الكبيرة. والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (05): مناصب الشغل المصرح بها حسب طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

طبيعة المؤسسة	2004	2005	2006	2007	2008	*2009
المؤسسة الخاصة	592758	888829	977942	1064983	1233073	1274465
نسبة الزيادة (%)	.	49,95	10,03	8,9	15,79	3,357

[1] - Nations Unies, Commission Economique pour L'Afrique, Bureau pour l'africo.

[2] - التقرير السنوي للديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2010.

متوسط التشغيل**	70.69	76.76	78.07	85.02	80.06	77.25
المؤسسة العمومية	71826	76283	61661	57146	52786	51149
نسبة الزيادة (%)	.	6,21	-19,23	-7,32	-7,63	-3,01
متوسط التشغيل**	8.75	6.59	4.92	4.22	3.43	3.1
الصناعات التقليدية	173920	192744	213044	233270	254350	324170
نسبة الزيادة (%)	.	10,82	10,53	9,5	9,08	27,45
متوسط التشغيل**	20.74	16.65	17.01	17.21	16.51	19.65
المجموع	838504	1157856	1252647	1355399	1540209	1649784
نسبة الزيادة (%)**	.	38,09	8,19	8,20	13,64	7,11

* السداسي الأول من سنة 2009.

** متوسط التشغيل بقسمة مناصب الشغل على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة WWW.Pmeart-dz.org/ar/statististiques.php

بالنظر إلى الجدول أعلاه، نلاحظ تطور نسبة زيادة التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2004-2009 وذلك من جراء عملية الإنشاء واستقرار عمليات الشطب في القطاع لدى المؤسسة الخاصة والمؤسسات التقليدية.عكس المؤسسات العمومية التي سجلت ارتفاعا طفيفا سنة 2005 بنسبة 6,2% ومن ثم سجلت انخفاضات متتالية لنسب التشغيل إلى غاية هذا.

كما أنه تم تسجيل متوسط زيادة بحوالي 15% خلال الفترة 2005-2009 وذلك بالرغم من انخفاض نسبة مساهمة القطاع العام. ولكن عدم تأثر النسبة الإجمالية للزيادة راجع إلى إنشاء بعض الهيئات المساعدة على دعم الفئات التي فقدت مناصب شغلها كالصندوق الوطني للتأمين، إضافة إلى ارتفاع المقاولة في الجزائر جراء التحفيزات المالية والجبائية.

كل ذلك يترجم زيادة حصة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل على مستوى الاقتصاد الكلي. ولكن بالنظر إلى مكونات القطاع نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتمية للقطاع الخاص لها أكبر نسبة مساهمة تقدر بـ 77% ومن ثم الصناعات التقليدية 18% ومن ثم المؤسسات العامة 5% وذلك خلال فترة الدراسة.

كل ذلك يترجم من خلال متوسط التشغيل حسب كل مؤسسة، حيث نجد أن المؤسسات الخاصة تسجل أكبر نسبة متوسط تشغيل خلال فترة الدراسة والتي تقدر بـ 77.97 ومن ثم تأتي الصناعات التقليدية بنسبة 17.95 خلال فترة الدراسة ومن ثم يأتي القطاع العام في المرتبة الأخيرة بنسبة متوسط تشغيل تقدر بـ 5.14 خلال فترة الدراسة.

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام وخلق القيمة المضافة:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في توفير مناصب الشغل، يعني ذلك أنها تؤدي دور جد معتبر من حيث مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، يضاهي دورها في الدول المتقدمة، كون أن الاقتصاد الجزائري يرتكز عليها بشكل أساسي وذلك خارج قطاع المحروقات.فقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة كبيرة في الناتج الداخلي الخام والتي بلغت سنة 1999 نسبة 57 % في اليابان، و63,4% في إسبانيا، 56% في فرنسا، 44% في النمسا، 43% في كندا، 33% في استراليا[1].

[1]- بشراير عمران، تمتان مراد، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها القطاعي خلال الفترة 2000-2010، ورقة بحثية ضمن الملتقى الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزئر 2010-2011 يومي 18 و19 ماي 2011، جامعة أحمد بوقرة بومرداس.

الجدول رقم(06): القيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات ونسبتها إلى الناتج الداخلي الخام **الوحدة: مليار**

السنة / البيان	2002		2003		2004		2005		2006		2007		2008	
القيمة المضافة	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
م ص م الخاصة	1679,1	76,9	1884,2	77,1	2146,75	78,2	2364,5	78,41	2740,06	79,56	3153,77	80,80	3551,33	83,8
م ص م العامة	505	32,1	550,6	22,9	598,65	21,8	651	21,59	704,05	20,44	749,86	19,20	686,59	16,2
مجموع القيمة المضافة	2184,41	100	2434,8	100	2745,4	100	3015,5	100	3444,11	100	3903,63	100	4237,92	100
الناتج الداخلي الخام	4023,41	.	4700,04	.	5545,85	.	6930,15	.	7836,99	.	8567,94	.	10002,13	.
نسبة مجموع القيمة المضافة إلى الناتج الداخلي الخام	54,28		51,8		49,5		43,50		43,91		45,79		42,37	

دج

المصدر: بالاعتماد على:

- www.ONS.dz consulté le 18.02.2012 a 01: 25

- Divers rapports: compte de production et compte d’exploitation par secteur d’activité et secteur juridique, conseil national consultatif pour la promotion.

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم(06) نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في المتوسط بنسبة 78,46% من إجمالي القيمة المضافة المحققة من طرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما أن مساهمة القطاع الخاص في قيمة الناتج الداخلي الخام في تزايد مستمر، حيث قدرت نسبة مساهمته سنة 2000 بـ 74,8% ثم ارتفعت في سنة 2006 إلى 79,56% وهو ما يعادل مساهمة إجمالية تقدر بـ 2740,06 مليار دج، ليعرف نمواً سنة 2008 بنسبة 83,8% . وهي تتوزع في النشاط الفلاحي والتجارة والبناء والخدمات. وتزامنا مع ذلك التزايد، سجلت نسبة مساهمة القطاع العام انخفاض حيث كانت تقدر سنة 2002 بـ 32,1% لتنخفض سنة 2008 إلى 16,2% وهذا ما يؤكد على أهمية الاهتمام بهذه المؤسسات.

إضافة لذلك، فإن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوجع عام تساهم في المتوسط بنسبة 48% من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة قريبة جداً من النسب المحققة في الدول المتقدمة.

أما بالنسبة للقطاعات المساهمة في القيمة المضافة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد أن قطاع الخدمات ممثل بمؤسسات النقل والمواصلات والمؤسسات التجارية يعتبر أهم القطاعات المساهمة في خلق القيمة المضافة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 21,2% و 21,3% على التوالي. يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 18,7% ، أما بالنسبة لقطاعي الزراعة والصناعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هما أيضا يلعبان دور لا يستهان به.

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي ، العجز في ميزان المدفوعات بل أنها ساهمت في إحداث فائض من ميزان مدفوعات للكثير من الدول. كما أنها تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها وهذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات.[1]

يتحقق ذلك من خلال وجود تنافسية ما بين مختلف المؤسسات.فالجزائر تحتل الرتبة 86 ضمن ترتيب الدول العربية (139 دولة) في مؤشر التنافسية العالمية الذي يعد كحافز لانتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم بشكل عام.[2]

---

[1]- ربيعة بركات، سعيدة دوباخ، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية- حالة الجزائر، ورقة بحثية ضمن الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر 2010-2011 يومي 18 و19 ماي 2011، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس.

[2]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار لعام 2010، ص 159.

أما على وجه الخصوص، فهو يحث على مواصلة الإصلاحات في عدة مجالات كرفع مستوى البنية التحتية وتحديث آليات تسويق المنتجات المحلية وتشجيع الصادرات.

الجدول رقم(07): مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات للقطاع الخاص **الوحدة: مليون دولار أمريكي**

البيان		2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات خارج المحروقات	القيمة	684	734	763	788	907	1066	1190
	نسبة التغير	-	13.27	3.95	3.27	15.10	17.53	11.63
	نسبة المساهمة في الصادرات الكلية	3.57	3.89	3.10	2.48	1.97	2.01	1.99
الواردات		9940	12009	13535	18199	20357	21005	27430

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشرية الإحصائيات لسنتي 2006 و2007.

من خلال مقارنة الصادرات خارج المحروقات والواردات للقطاع الخاص خلال الفترة 2001-2007 نلاحظ أن ت أكبر بكثير من نظيرتها للصادارت خارج المحروقات. حيث لن تتعدى نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الصادرات الكلية نسبة 3.6% مما يدل اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات.

وعليه بالرغم من مختلف الجهود المبذولة لترقية صادرات القطاع الخاص إلا أن مجال التصدير خارج قطاع المحروقات يبقى ضعيف مما يستوجب بذل الكثير من الجهود للحاق دول العالم. أي ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات.

وعليه بالرغم من الانجازات التي قامت بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، سواءً من حيث تطور عددها وخلقها لمناصب شغل، إضافة إلى التطور الايجابي للقطاع الخاص الذي يعد المصدر الأساسي للقيمة المضافة. ولكن قدرة تلك المؤسسات على المنافسة ضد العالم الخارجي محدودة. وذلك راجع إلى استحواذ الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات سنة 2008 بنسبة 97.58% وتبقى الصادرات غير النفطية مهمشة رغم تطورها في قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات.

4- عوائق مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة عوائق تعرقل تطورها ومساهمتها بشكل فعال. وهي معطيات خارج المؤسسة كالجانب التمويلي وجانب التكنولوجي، إضافة إلى صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية.

- ❖ صعوبة الحصول على التمويل: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الحصول على الموارد المالية نتيجة تصادم إجراءات الدعم المالي وتشجيع وتحفيز الاستثمارات بالواقع الذي يتسم بالتعقيدات التالية :

- غياب ونقص كبير في التمويل طويل الأجل؛
- غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض؛
- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عمليات الائتمان، بسبب عدم الاستقلالية النسبية وغياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس، إضافة إلى ارتفاع معدلات الفائدة مما يلغي عنصر التحفيز في هذه القروض؛[1]
- مركزية منح القروض، إذ نلاحظ تمركز أغلبية المعاملات في الجزائر العاصمة.

- ❖ مشكلة نقص المعلومات: يتمثل هذا المشكل في نقص المعلومات عن أسواق الموارد و السلع و مستلزمات الإنتاج، و كذلك نقص في المعلومات لدى أصحاب المشروعات أو مديريها حيال الكثير من القوانين و القرارات الحكومية ، كقوانين تسجيل المشروعات، التحفيزات الجبائية ، التأمينات الاجتماعية ، قوانين العمل و غيرها....

- ❖ صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية: يتميز المحيط الإداري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ببعض العوائق .على الرغم من إصدار القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار وحمايته والسعي لتعديلها بما يتلاءم مع رغبات المستثمرين ، وتقديم المزايا والتسهيلات، وإنشاء الإطار المؤسسي، إلا أن ذلك لم يواكبه تحسين أداء الإدارة الجزائرية، وما ينقص حاليا هو تجسيد هذه القوانين لكي تساهم فعليا في تطوير ذلك النوع من المؤسسات(المشاريع الاستثمارية)، فالإشكال يبقى قائما في الجانب البشري على مستوى

[1]– شريف غياط، محمد بوقموم، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008، [127-144].

مراكز ومواقع التنفيذ، نتيجة التركيبة المعقدة والذهنية الجامدة التي لا تتماشى مع التطورات والمستجدات الحاصلة.

ـ الإدارة هي الصورة المعبرة عن مدى تقدم الدول أو تخلفها، فالتقدم الذي بلغته المجتمعات الغربية يرجع في جانب مهم منه إلى قوة إدارتها ذات الأسس العلمية والموضوعية، كما أن الانتكاسة التي صاحبت أغلب خطط التنمية في بعض الدول النامية منها العربية مردها سوء التسيير الناتج عن ضعف إدارتها وبيروقراطيتها الجامدة[1].

وما يميز الإدارة الجزائرية هو البيروقراطية والروتين والتعقيد في الإجراءات وانجاز المعاملات، وانعدام الحيوية،وغياب الشفافية، إلى جانب تفشي الرشوة في أوساطها، هذه العوامل كلها ساهمت في زيادة تكلفة الاستثمار، وإضاعة الوقت وفشل العديد من المشاريع المحلية منها أو الأجنبية.

- صعوبة الحصول على التكنولوجيا: شأنها في ذلك شأن المورد البشري وذلك لقلة مواردها المالية من جهة وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى. وهو ما لا يجعل حصولها على التكنولوجيا أمراً صعب المنال، حتى أن ما يتوافر لديها من معارف تقنية معرض للتجاوز بفعل الابتكارات والاختراعات الجديدة.[2]

- غياب سياسة تكوين اليد العاملة: تتمثل غياب سياسة تكوين المسيرين العاملين في المؤسسات الخاصة، في نقص مراكز التكوين والتأهيل المتخصصة، وفي تكوين العمال والمسيرين، و هذا ما يشكل عائقا كبيرا أمام تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، و هذا ينعكس سلبا على إنتاجية هذه المؤسسات[3]. إضافة إلى نشوء مشاكل تسويقية، ناتجة عن نقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين.

---

[1]– عماري عمار، مداخلة بعنوان " بعض الملاحظات عن واقع الإدارة العمومية في الجزائر وسبل إصلاحها للاندماج إيجابيا في الحركية العالمية"، الملتقى العلمي الدولي الأول: أهمية الشفافية في نجاعة الأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي، الأوراسي(الجزائر)، 2003، ص 2.

[2]- شريف غياط، محمد بوقموم، مرجع سبق ذكره.

[3]- بابا عبد القادر، مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر، ملتقى دولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و18 أفريل 2006.

الخاتمة:

من خلال ما سبق عرضه من إحصائيات يتبين لنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة لتحريك الاقتصاد الوطني بقيق التنمية الاقتصادية وذلك لقدرتها على امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل فقد نتج عن تزايد عددها خلال الفترة (2004-2009) ما وفر مناصب شغل قدرت بـ 923460 منصب وهذا بدوره أدى إلى تقليص نسبة البطالة بنسبة 5%. كما أنها تساهم في زيادة الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة.

إضافة لذلك، على الدولة الجزائرية الاهتمام بالقطاع العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لكونها تتناقص نتيجة عملية الخوصصة.

كما يجب أيضا أن توفر مناخ استثماري ملائم لهذا النوع من المؤسسات، قصد الوصول إلى مستوى التنمية الاقتصادية المحقق على الأقل في الدول النامية.